المحاضرة السابعة عشر

الديمقراطية النيابية (النظام النيابي)

يقصد بالديمقراطية النيابية ان يختار الشعب اشخاصاً ينوبون عنه في مباشرة مظاهر السيادة ولفترة محددة ويطلق على هؤلاء اصطلاحاً (النواب). والبرلمان المنتخب هو محور الديمقراطية النيابية والذي قد يتكون من مجلس واحد أو مجلسين ولا يشارك الشعب البرلمان في مباشرة السلطة.
هذا ومن الجدير بالملاحظة ان النظام النيابي ليس من صنع التنظير الفكري وانما هو وليد معاناة الشعب الانجليزي من استبداد حكامه وقد وصل الى الصورة التي نشاهدها في الوقت الحاضر بشكل تدريجي وليس طفرة واحدة ففي البدأ كان الملوك هم الذين يختارون من يمثل الشعب وبالتالي لم يكن هناك نواب ثم تطور الأمر فاصبح الشعب هو الذي يختار ممثليه عن طريق الانتخاب.
وسنتناول دراسة ذلك التطور وخصائص النظام النيابي
التطور التاريخي للنظام النيابي:
نشأ هذا النظام في انجلترا وقد شهد تطورات هامة ومتشعبة حتى انتهى الى الشكل والتنظيم الذي هو عليه في الوقت الحاضر فأنكلترا كانت تتكون من عدة ممالك صغيره اتحدت فيما بينها فكونت المملكة الإنكليزية ويعود الفضل في اتحاد هذه الممالك الى انتشار الديانة المسيحية ودقة تنظيم الكنيسة الانكليزية وقد كان للدولة الجديدة جمعية عمومية كبيرة تسمى (مجلس الحكماء) ضمت في الاصل الاساقف ثم اضيف اليهم بعد ذلك رؤساء الأديرة والمقاطعات فضلاً عن عدد من المحاربين الملازمين للملك و الذين كانوا يوصفون بأنهم رجال الملك وخدامه ويلاحظ ان تكوين هذه الجمعية لم يخضع لنظام محدد وثابت وانما يرجع امر ذلك لتقدير الملك. وكان لهذه الجمعية اختصاصات واسعة النطاق الا انها نظرية في الغالب حيث كانت الغلبة للملك. وفي سنة ١٠٦٦م غزا وليم الفاتح (دوق نورماندیا) الجزر البريطانية واصبح ملكا عليهم ومع ان حقبة حكم هذا الملك تميزت بتركيز السلطة الا انه اوجد الى جانبه جمعية تضم افراد من كبار رجال الكنيسة وطبقة الأعيان ورجال التاج وسميت هذه الجمعية (المجلس الكبير) ولم تكن لها سلطات فعليه وانما كان دورها استشاريا

الا انها كانت تنظر في بعض المسائل القضائية التي تخص كبار رجال الدولة. وفي عهد هنري الثامن (١١٥٤-١١٨٩) تكررت دعوة المجلس الكبير للانعقاد لأخذ رأيه في فرض الضرائب لتمويل الحروب الصليبية.
وعندما تولى الحكم الملك جان سان تير (١١٩٩-١٢٦١) حدث خلاف بينه وبين رجال الكنيسة والأشراف والذي انتهى بتحجيم دور الملك وصدور العهد الاعظم (Magna carta) وذلك في الخامس عشر من حزيران سنة ١٢١٥ والذي يعد أول دستور انجليزي مكتوب.
ويشمل العهد الكبير على ٦٣ مادة تحتوي على احكام كثيرة تتعلق بحقوق الكنيسة والاشراف وكذلك الضمانات الخاصة بفرض الضرائب فضلاً عن كفالة حرية القضاء وحقوق الأفراد.
ونص كذلك على ضرورة ضمان احترام احكامه وقرر في المادة الخامسة والعشرين منه تأليف لجنة تتألف من خمسة وعشرين بارونا تختص بهذه المهمة. وخلال القرن الثالث عشر أصبحت اجتماعات المجلس الكبير والذي اطلق عليه اسم (برلمان) دورية وبدأت اختصاصاته تتحدد بشكل واضح وذلك فيما يتعلق بأمور التشريع والضرائب والقضاء ففيما يتعلق بالتشريع أصبح له حق ابداء الرأي في جميع التشريعات الا ان رأيه ظل استشارياً لا يلزم الملك اما بالنسبة للضرائب فصار له اختصاصاً اصيلاً في فرض الضرائب حيث لا يجوز للملك وفقاً لنص المادة الرابعة عشر من العهد الكبير ان يفرض اية ضريبة الا بالموافقة العامة للمملكة (باستثناء بعض الضرائب المتعلقة بنظام الأقطاع) ولما كان البرلمان يعتبر من اهم هيئات المملكة لذا أصبحت موافقته ضرورية لفرض أية ضريبة. اما بالنسبة للقضاء فكان البرلمان يجتمع في هيئة محكمة للفصل في المنازعات التي تحال إليه من قبل الملك وللنظر في الطعون المقدمة ضد الاحكام الصادرة من المحاكم الأخرى في الدولة.
واختص البرلمان أيضاً في عهد ادوارد الثالث بالفصل في الاتهامات الموجهة لأعضائه وكذلك في التهم الموجهة الى كبار رجال الدولة واصبح لقب لورد يطلق على عضو البرلمان (المجلس الكبير) وهكذا يتضح ان المجلس الكبير كان نواة احد مجلسي البرلمان الإنكليزي الحالي (مجلس اللوردات).